

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، وزير المالية، السيد أمين بن عبد الرحمان، هذا الأربعاء 19 جانفي 2022، اجتماعاً للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد .

وقد درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي النقاط الآتية:

في مجال الثقافة والفنون:

تم تقديم مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط ممارسة نشاط المتعامل في العروض الثقافية والفنية وكيفيات ذلك .

ينص مشروع هذا المرسوم على إلغاء الأحكام التي ينص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 06 - 218 المؤرخ في 18 جوان 2006، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط المتعامل في العروض الثقافية، وذلك قصد ضمان التطابق مع المرسوم التنفيذي رقم 13 - 140 المؤرخ في 10 أبريل 2013، الذي يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة .

ولهذا الغرض، فإن مشروع هذا النص يهدف خصوصا، إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وإدخال طرق لمراقبة مدى تقييد المتعامل في العروض بالتنظيم والتشريع المعمول بهما، ورفع مدة استغلال رخصة المتعامل في العروض لتنتقل من 03 سنوات إلى 05 سنوات .

وفي مجال الصحة:

دُرِس مشروع مرسوم تنفيذي يحدد تنظيم اللجنة الولائية للصحة العقلية، الذي يأتي تطبيقاً لحكام المادة 133 من القانون رقم 18 - 11 المؤرخ في 02 جويلية 2018، والمتعلق بالصحة .

وجدير بالذكر أن هذه اللجنة مكلفة بدراسة كل طلب صادر عن الوالي المختص إقليمياً، أو طبيب الأمراض العقلية للمؤسسة، والفصل فيه، وكل طلب يتقدم به المريض أو ممثله الشرعي أو كل شخص يتصرف لمصلحته، والفصل فيه .

كما ينص مشروع هذا المرسوم، الذي يكرس لامركزية الإجراءات وتبسيطها، على أن يترأس هذه اللجنة قاضي الجهة القضائية المختصة، وأن تتشكل من ممثل (01)، عن الوالي، وطبيبين (02)، مختصين في الأمراض العقلية، وممثل (01)، عن جمعية المرضى .

أخيرا، وفي مجال الصيد البحري والمنتجات الصيدية:

تم تقديم عرض حول توسيع نشاط بناء السفن على طول الشريط الساحلي ونتائج أشغال اللجنة الوزارية المشتركة التي أنشئت تبعا للتعليمات الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2021، بغرض التكفل بالطلبات على العقار المودعة من طرف شركات بناء وإصلاح السفن.

وفي هذا الإطار، تم، إلى حدّ هذا اليوم، إحصاء سبعة وثلاثين (37) طلبا على العقار قدم على المستويين المركزي والمحلي، من بينها خمسة عشر (15) قد حظيت أصلا بالموافقة على تخصيص العقار الملتمس، مع العلم أن إثني عشر (12) اتفاقية قد أبرمت بين مؤسسة تسيير موانئ الصيد البحري والمتعاملين المعنيين، من أجل بناء سفن للصيد البحري يزيد طولها عن 35 مترا.

كما تحصل أحد عشر (11) طلبا على الموافقة المبدئية لتخصيص أوعية على مستوى مناطق النشاطات المتواجدة على مقربة من الساحل، وسيتم التكفل بأحد عشر (11) طلبا آخر عند الإنتهاء من عملية تحديد العقار الذي يتعين تخصيصه.